س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

المحاضـرة رقـم 05

أسـس ومبـادئ الحوكمـة

إذا كان الفقه يختلف في مفهوم حوكمة الشركات، وكذلك فعلت الهيئات الدولية المعنية، فإن هذا الاختلاف يتلاشى تماما عند الانتقال إلى الحديث عن أسس ومبادئ الحوكمة، ويجع فضل استقرار الجدل بخصوص هذه الأسس وتلك المبادئ إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي وضعت بعض الأسس والمبادئ للحوكمة سنة 1999.(**سالم بن سلام بن حميد الفليتي، 2010، ص26**)، وعدلت بعضها سنة 2004 لتستقر لما هي عليه الآن، لذا سنتطرق للأسس والمبادئ كما يلي :

1–أسس الحوكمة : يمكن القول بأن هناك شبه اتفاق بين الباحثين بأن لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من الأسس والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ويقسم الفقه هذه الأسس إلى نوعين أسس داخلية وأخرى خارجية كما هو موضح أسفله:

أولا–الأسس الخارجية : وهي التي تنبئ بوجود مناخ عام جيد للاستثمار في دولة ما، ويتمثل ذلك في توافر عناصر معينة على الصعيدين الاقتصادي والقانوني،ويمكن حصر الأسس الخارجية في ثلاث عناصر تتمثل في :

أ–البنية القانونية : وتتمثل في كفاية وكفاءة وفاعلية القوانين التي تنظم العلاقة بشركات المساهمة العامة والبورصة كقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وقانون الشركات ولائحته واللوائح والأنظمة المعنية.

ب–كفاءة الجهات المعنية كهيئة سوق المال والبورصة: من حيث وجود أجهزة الرقابة لدى هذه الجهات وقدرتها في أحكام الرقابة على الشركات.

ج–دور المؤسسات غير الحكومية: ضمن التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي بلا شك تضمن عمل الأسواق بكل كفاءة.

ثانيا –الاسس الداخلية : وهي تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة، ومنها القواعد والأسس المعنية بتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعة العامة ومجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا من جهة، والقواعد التي حدد كيفية اتخاذ القرارات من جهة ثانية، حيث أن توافر تلك القواعد وتطبيقها يعد ذا أهمية بالغة في تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

2–مبادئ الحوكمة : لاتوجد مبادئ موحدة للحوكمة تتماشى مع تجارب كل الدول وإنما لكل دولة ظروفها الاقتصادية والسياسية التي تجعلها تتبنى بعض المبادئ التي تختلف عن تلك المطبقة في دولة أخرى مادامت تحقق ذات الأهداف التي تسعى إليها الحوكمة. لكن لابد من الإشارة إلى المبادئ التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004، خلصت المنظمة إلى وضع ستة مبادئ رئيسية للحوكمة، يُعتبر أولها إطاراً عاما وضروريا لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى كما يلي :

أ–ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: من أهم العناصر التي يجب توفرها في أي دولة ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة ويعكس ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ورفع القيود عن نقل رؤوس الأموال ووجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع وتطبيق البنية الفوقية اللازمة، ويجب أن يكون هذا الإطار ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفعالية.

ب –حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية : إن من أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين وأبرز هذه الحقوق.

*ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم. *إمكانية تحويل ملكية الأسهم.

*الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

*المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة.

*المشاركة في أرباح الشركة.

*حق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس.

ج–المعاملة المكافئة للمساهمين: تشجيعا للاستثمار الأجنبي يضمن هذا المبدأ تأكيدا على المعاملة المتكافئة للمساهمين المحليين والأجانب في نطاق أساليب ممارسة سلطة الإدارة بالمؤسسة ولكن لا يتصدى المبدأ للسياسات الحكومية في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين الوسائل التي يتسنى للمساهمين استخدامها لفرض حقوقه مثل القدرة على إقامة الدعوى القانونية والإدارية ضد المديرين وأعضاء مجلس الإدارة.

د–دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب ان يقر الاطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا.

– يجب إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب على انتهاك حقوقهم.

–يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.

هـ –الإفصاح والشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية، وأهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها :

*النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.

*أهداف الشركة.

*عوامل المخاطرة المتوقعة.

*المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.

*هياكل الحوكمة وسياساتها.

و –مسؤوليات مجلس الادارة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على المجلس ومحاسبة مجلس الإدارة على مسئوليته أمام الشركة والمساهمين، ومن أهم مسئوليات مجلس الإدارة نذكر مايلي:

* وضع استراتيجية الشركة وتوجيهها، سياسة المخاطر، خطط العمل الرئيسية، الموازنات التقديرية، ووضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ.

* الإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.

* اختيار وتحديد مكافآت ورواتب والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة.

* الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.

* ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة وانتخابه.